كتاب معاني الحروف المنسوب إلى الرماني

تحقيق اسمه ونسبته إلى ابن فضال المجاشعي

سيف بن عبدالرحمن العريفي

كلية اللغة العربية – جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

وقف عبد الفتاح إسماعيل شلبي على كتابين مخطوطين في الحروف، منسوبين إلى علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، ونشرهما في مجلدة واحدة، جعل عنوانها: (معاني الحروف)، ونسبهما إلى الرماني آخذاً بما ورد في المخطوطين.

والمخطوطان :

أحدهما في مكتبة البديري بالقدس، وصورته في معهد المخطوطات بالقاهرة.

والآخر في مكتبة كوبريلي بتركيا، وصورته في معهد المخطوطات، أيضاً.

قرأت الكتاب الأول، فتبيّن لي أنَّ الكتاب ليس للرُّماني، فكتبت ذلك على طُرَّته.

ثم وقع بين يديّ كتاب «شرح عيون الإعراب» لعليّ بن فضّال المجاشعي (ت٤٧٩هـ)، فوقفت فيه على عباراتٍ تكاد تتفق مع عبارات وردت في (معاني الحروف)، فترجح – عندي – أنَّ الكتاب لابن فضال المجاشعي، وعلَّقت ما رجحته على طرة الكتاب، تحت التعليق الأول.

ثم قرأت تعليقاً قصيراً لصالح بن حسين العايد في حواشي أحد أبحاثه، ذكر فيه أنَّ الكتاب للمجاشعي، ولكنه لم يورد أدلته[١] .

وبعد حين جرى ذكر الكتاب أمام تركي بن سهو العتيبي وكان متيقناً من أن الكتاب ليس للرماني، فحدَّثته بما وقفت عليه، فوجَّهني – حفظه الله – إلى الرجوع إلى (التذييل والتكميل) لأبي حيان الأندلسي، فوجدت فيه نصوصاً معزوّة إلى ابن فضال المجاشعي، وقد وردت في (معاني الحروف)، فتيقنت أن الكتاب لابن فضال.

تلكم القصة مجملةً ، وتفصيلها في مباحث :

الأول : ردّ نسبة الكتاب إلى الرماني .

والثاني : تحقيق نسبته إلى ابن فضال المجاشعي.

والثالث : تحقيق اسمه .

والرابع : أثر نسبته إلى الرماني في بعض أعمال المعاصرين.

ردّ نسبة الكتاب إلى الرُّماني:

ذكرت كتب التراجم للرماني كتاباً في (معاني الحروف)[٢]، ولكنه ليس هذا الكتاب ؛ للأسباب الآتية:

١ – في الكتاب رأيٌ معزوٌّ إلى أبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، ورأيٌ معزوّ إلى علي بن عيسى الربعي (ت٤٢٠هـ) :

يقول صاحب الكتاب : «والثالث : ذكره ابن جني، وهو أنَّ (أو) هاهنا للشك ، والمعنى أنَّ الرائي إذا رآهم شك في عدتهم لكثرتهم.»[٣] .

ويقول : «وذهب قطرب وعلي بن عيسى الربعي إلى أنَّه يجوز أن تكون مرتِّبة ، نحو قوله تعالى : ﴿ شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولو العلم ﴾»[٤] .

ولا يُتَصَوَّر أن يورد الرُّماني آراءهما؛ لسببين:

أحدهما: أنهما تلميذا أبي علي الفارسي، وهو من أقران الرماني.

والآخر: أنهما متعصبان للفارسي، وقد كان بين الفارسي والرماني خصومة، من آثارها قول الفارسي: «إن كان النحو ما يقوله الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء»[٥].

وقول ابن جني: «وقلت له [للفارسي] يوماً ببغداد - أظنه سنة خمس وسبعين - شيئاً ذكرت فيه أبا الحسن علي بن عيسى الرماني - عفا الله عنا وعنه - وأبوالحسن إذاك قد ساند الثمانين، فقال: نعم، هو صبيٌّ»[٦] .

٢ - قال صاحب الكتاب: «فأما قوله تعالى: ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ ففيه خمسة أقوال - ثلاثة منها للبصريين :

والثاني: حكاه الصيمري عنهم، وهو أنَّ (أو) هاهنا لأحد الأمرين على الإبهام. وهو أصل(أو)..»[٧] .

والصيمري هو أبو محمد عبدالله بن علي بن إسحاق، من نحاة القرن الرابع، وأحد تلامذة الرماني[٨] وقد أورد هذا الرأي في كتابه (التبصرة والتذكرة)، حيث يقول: «فأحد الشيئين على الإبهام كقولك: جاء زيدٌ أو عمرٌو، أردت أحدهما، وكقوله عز وجل: ﴿ وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون ﴾ . معناه - والله أعلم -: أرسلناه إلى أحد العددين، على الإبهام، ومعنى قولي (على الإبهام): أي من غير تبيين ما يُقصد إليه أن يبيِّن»[٩] .

ويبعد أن ينقل الشيخ عن تلميذه رأياً للبصريين، وقد أدرك تلاميذ المبرد وأخذ عنهم.

٣ - في الكتاب آراء تخالف ما ذهب إليه الرماني في (شرح الكتاب)، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

- يرى صاحب (معاني الحروف) أنَّ (لا) المركبة مع اسمها تعمل في الخبر، إذ يقول:

«وهي تنصب الاسم، وترفع الخبر، بمنزلة (إنّ)؛ لأنَّها نقيضتها، يدلك على ذلك ما حكى يونس من قولهم: لا أحد أفضلُ منك»[١٠] .

ويرى الرماني أنها لا تعمل مركَّبةً في الخبر، إذ يقول:

«و(لا) مع ما تعمل فيه في موضع اسمٍ مبتدأ..، ويدلُّ على ذلك قول العرب من أهل الحجاز: لا رجل أفضلُ منك»[١١] .

ووجه الاستدلال أنَّ (أفضل) خبر (لا رجل) برمته.

- يرى صاحب الكتاب أنَّ الواو في نحو: وبلدٍ، ليست عوضاً من (ربّ)، وأنَّ (ربَّ) المضمرة هي الجارّة، إذ يقول:

«والجرّ بربَّ المضمرة، وقال أبو العباس: الجر بالواو التي هي عوض من (ربّ)، ويدلّ على فساده مجيء الجر على إضمار (ربّ)، ولا عوض منها.»[١٢] .

ويرى الرماني أن الواو عوض من (ربّ) المحذوفة، إذ يقول:

«ويجوز: وبلدٍ قطعت، على معنى: ربَّ بلدٍ قطعت، إلا أنَّ الواو عوض من (ربّ) فإذا قلت: وربّ بلدٍ؛ لم تكن واو العوض، ولكن واو العطف الذي يقتضي إشراك الثاني مع الأول، وإذا كانت عوضاً لم تكن كذلك؛ لأنه لا يجتمع العوض والمعوض منه أصلاً»[١٣] .

- يرى صاحب الكتاب أنَّ (لمّا) في قولهم: نشدتك الله لمّا فعلت، حرف إيجاب بمعنى(إلا)؛ إذ ذكر أنَّ (لمّا) لها ثلاثة مواضع: أن تكون نافية، وأن يقع الشيء بعدها لوقوع غيره، ثم ذكر الثالث، فقال: «والثالث: أن تقع بمعنى (إلا)، حكى سيبويه: نشدتك الله لمّا فعلت، أي: إلا فعلت»[١٤] .

ويرى الرماني أنها في هذا القول نافية، إذ يقول:

«وتقول: أقسمت عليك إلا فعلت، ولما فعلت، فالمعنى: لتفعلنَّ؛ لأنه دخله معنى الطلب، كأن قال: نشدتك إلا فعلت، والأصل فيه: إنْ لا، مفصولة على معنى: ألزمتك حرمة القسم في المأثم إنْ لم تفعل، وإن لا تفعل، وكذلك(لما) التي هي في النفي: لمّا يخرجْ زيدٌ، وصلحت في هذا؛ لأنها تكون

جواباً لقومٍ ينتظرون الخبر في قولهم : لما يجلس الحاكم، لقومٍ ينتظرون جلوسه، حتى إنه ليقول القائل: قد جلس الحاكم؟ فيقول له الآخر: لمّا، ويقف عليها؛ لقوة معناها في الجواب؛ لعلة ما ذكرت لك»[١٥] .

– يرى صاحب الكتاب أنَّ (قد) إذا دخلت على المضارع دلت على التوقع أو التقليل، إذ يقول:

«وإذا دخلت على المستقبل دلت على التوقع والتقليل، كقولك: قد يفعل، وقد يخرج ، أي : ذلك قليل منه، وقد تستعمل في معنى أن الأمر يجوز أن يقع ويجوز ألا يقع»[١٦] .

ولم يذكر الرماني سوى التقليل، إذ يقول :

«وقد يجوز أن تقول: قد يقوم، وقد يفعل كذا، إذا ذهبت به مذهب التقليل لما يفعله، فيؤذن التقليل لما تدخل عليه بالتقليل لما يقع منه»[١٧] .

– علّل صاحب الكتاب إهمال (سوف) مع اختصاصها بالفعل بأنها "صارت كأحد أجزائه بمنزلة لام المعرفة في الأسماء، ويدلك على ذلك قوله تعالى: ﴿**ولسوف يعطيك ربك فترضى**﴾ وهذه اللام إنما تدخل على الاسم والفعل المضارع، فلولا أنَّ (سوف) صارت كأحد حروف الفعل لما جاز أن تدخل عليها اللام"[١٨] .

ويرى الرماني أن في هذه العلَّة دخلاً، إذ يقول:

«ثم سأل نفسه [يعني ابن السراج] عن (سوف)، فقال: هلا عملت إذ اختصت بالفعل؟ وأجاب عن هذا بأنها لم تعمل؛ لأنها صارت مع السين كجزء من الفعل، بمنزلة ما يزاد في حشو الفعل.

وهذا الاعتلال يدخل عليه أن تكون (أنْ) غير عاملة؛ لأنها مع الفعل بمنزلة اسمٍ واحدٍ، فإن قال: إنها لها حقّ الصدر؛ للعمل الذي قد وجب لها بعلة صحيحة؛ قيل له: فكذلك هذه الحروف لها حقّ الصدر؛ لاطرادها في كل فعل، خلاف ما يزاد في حشو الفعل.

فليس لهذا جوابٌ إلا أن يقال : لم يعتّد بقوة الاطراد فيه»[١٩].

٤ – الرماني في (شرح الكتاب) متأثر بالمنطق في المصطلح، والتعليل، والتفريع، وليس في (معاني الحروف) شيءٌ من ذلك.

من الأمثلة على ذلك :

قول الرماني عن (أم) المعادلة للهمزة :

«وأم المعادلة للألف في المرتبة الرابعة من مراتب السؤال، وذلك أن أول المرتبة لما لا ادعاء فيه، ويسمى سؤال الإنّية، كقولك: أزيدٌ في الدار؟ وهل عندك متاعٌ؟ فإذا قال: نعم؛ لزمه أن يبيِّن ما هو إذا سئل: ما ذلك المتاع؟ فإذا قال: برٌّ؛ قيل له: أي البرّ هو؟ فلزم أن يأتي بتفصيل ما أجملته (ما)، فلهذا كان في المرتبة الثالثة، فإذا قال: كتان، لزم أن يجيب عن قسمه في قول السائل: أدبيقي... أم غير ذلك من الكتان؟ فهذا الرابع سؤال حَجْر، جوابه جزء منه؛ لأن ليس له أن يقول إلا: دبيقي بهذا اللفظ، أو يذكر أحد الشيئين على هذه الجهة.

وإنما جاز أن يكون في السؤال ادِّعاءٌ؛ لأنه على جواب المجيب بني السؤال، وإلا فالأصل الذي لم يبن على جواب المجيب لا يجوز أن يكون فيه ادعاء، كقول القائل: هل زيدٌ في الدار؟ فلم يدّع في هذا شيئاً، وكذلك لو قال: هل للعالَم صانعٌ؟ لم يدّعِ في هذا شيئاً، وجوابه: نعم، أوْ لا، وليس لقائل أن يقول: فيه ادعاء؛ من أجل أن الصانع لا يكون إلا للصنع؛ لأنه إذا قال: لا، فقد أتى على هذا إن كان ممن يذهب إلى أنه ليس بصنع، أو كان ممن يذهب إلى أنه صنع لا صانع له. فقد بان مرتبة هذا السؤال وأنه سؤال لا ادعاء فيه، وهو أولٌ، لا سؤال قبله، وأن جوابه: نعم، أوْ لا، وهو سؤال حجر.

وسؤال الحجر: هو الذي يقتضي من المجيب تعيين واحدٍ من قسمة محصورة، وهو على وجهين: أحدهما مصرَّحٌ، والآخر مضمن.

فالمضمّن هو المدلول عليه من غير ذكر المطلوب بعينه، كالذي جوابه: نعم، أوْ لا.

والمصرح كالذي جوابه: زيد، أو عمرو، وصورة السؤال فيه: أزيد عندك أم عمرو؟ فكلّ هذا من سؤال الحجر.

وأما سؤال التفويض فما عدا هذا من السؤالات، كسؤال: ما هو؟ وأيٌّ هو؟

إلا أنّ (أيّاً) تقتضي تفصيل ما أجملته (ما) على ما بينا، وكذلك كم، وكيف، ومَنْ. كل هذا من سؤال التفويض"[٢٠].

أثر المنطق ظاهر في هذا النص في الأمور الآتية:

أ - تقسيم السؤال إلى مراتب.

ب - المصطلح: سؤال الإنية، وسؤال الحجر، وسؤال التفويض[٢١]، والتصريح، والتضمين[٢٢].

جـ - التفريع، وافتراض الاعتراض والإجابة عنه.

أما صاحب (معاني الحروف) فكان حديثه عن (أم) المعادلة لهمزة الاستفهام واضحاً مختصراً، إذ يقول:

«تكون عديلةً لألف الاستفهام، وهي معها بمنزلة (أي)، وذلك قولك: أزيدٌ عندك أم عمرو؟ والمعنى: أيهما عندك؟ والجواب يكون بالتعيين، وذلك أن تقول: زيد، إن كان عندك زيد، وعمرو، إن كان عندك عمرو»[٢٣].

تحقيق نسبة الكتاب إلى المجاشعي:

المجاشعي هو عليّ بن فضّال بن عليّ بن غالب، يرجع نسبه إلى الفرزدق الشاعر التميمي الكبير.

تقلب في البلاد، فدخل مصر والشام وغزنة، ثم أقام ببغداد، ومات فيها سنة ٤٧٩هـ.

وله مصنفات في التفسير والنحو، منها الإكسير في علم التفسير، والإشارة إلى تحسين العبارة (مطبوع)، وشرح عيون الإعراب (مطبوع)[٢٤].

ويحقّق نسبة (معاني الحروف) إليه دليلان:

الدليل الأول:

نصوصٌ وردت في كتب أخرى معزوة إلى المجاشعي، وهي في كتاب (معاني الحروف).

من تلك النصوص ما يأتي:

١ - قول أبي حيان عند حديثه عن لغات العرب في (ربّ):

«وزعم أبو الحسن علي بن فضال المجاشعي - وهو صاحب كتاب الهوامل والعوامل - أنَّ فتح الراء في الجميع شاذّ، وأنَّ أبا حاتم نقله بفتح الراء، [وأنَّ] تخفيف الباء مع فتحها ودون التاء ضرورة لا لغة، واستدل على ذلك بأنَّ كلَّ حرفٍ على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو: هَلْ، وبَلْ.»[٢٥].

والنَّصّ في (معاني الحروف) على النحو الآتي:

وأما قول أبي كبير:

أَزُهَيْرَ إِنْ يَشْبِ القَذَالُ فإنَّـــه

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَفْتُ بَهَيْضَلِ[٢٦]

فمن الضرورات، وليس بلغة - فالدليل على ذلك أنَّ كلَّ حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني، نحو: هَلْ، وبَلْ، وما أشبه ذلك.

وحكى أبو حاتم فتح الراء في جميع ذلك، وهو شاذ"[٢٧].

إنّ الموازنة بين النَّصين تدلُّ على أنَّ أبا حيان نقل ما عزاه إلى ابن فضال المجاشعي من (معاني الحروف)، فهما يتفقان فيما يأتي:

١ - الحكم على فتح الراء بالشذوذ.

٢ - حكاية أبي حاتم.

٣ - الحكم على تخفيف الباء مع فتحها ودون التاء بأنه ضرورة.

٤ - الاستدلال على ذلك بأنَّ كل حرف على حرفين لا يكون إلا ساكن الثاني.

٢ - قول أبي حيان الأندلسي:

«قال صاحب كتاب العوامل والهوامل: (لو) لا يليها إلا الفعل ظاهراً، أو مضمراً»[٢٨].

وهذا النص بلفظه في (معاني الحروف)[٢٩] .

وكتاب (العوامل والهوامل) – كما تقدم – لابن فضال المجاشعي، وهو في الحروف العاملة والمهملة.

٣ – قول السيوطي:

«قال ابن مجاشع في كتاب (معاني الحروف): الفرق بين: كرهت خروجك، وكرهت أن خرجت؛ أن الأول مصدر مؤقت؛ لأنه بيَّن فيه الوقت.»[٣٠] .

والنص في (معاني الحروف) على النحو الآتي:

«والفرق بين: كرهت خروجك، وكرهت أن خرجت؛ أنَّ الأول مصدر غير مؤقت؛ لأنه ليس فيه الوقت»[٣١] .

ويلحظ أنَّ في نصِّ السيوطي سقطاً وتحريفاً:

أما السقط فموضعه قوله: «أنَّ الأول مصدرٌ مؤقت».

والصواب: مصدرٌ [غير] مؤقت.

وأما التحريف فموضعه قوله: «لأنَّه بينَّ فيه الوقت».

والصواب: لأنه ليس فيه الوقت.

وإنما لم يكن فيه الوقت؛ لأنَّ (خروجك) اسمٌ، ليس فيه دلالة على الزمن.

الدليل الثاني:

الموازنة بين كتاب (معاني الحروف) وكتاب (شرح عيون الإعراب):

(شرح عيون الإعراب) أحد كتب ابن فضّال المجاشعي الباقية، وقد حقِّق تحقيقات مختلفة، وهي:

الأول : تحقيق حنا جميل حداد ، وطبع في إربد – الأردن ، سنة ١٤٠٦هـ.

والثاني : تحقيق عبدالفتاح سليم، وطبع في القاهرة سنة ١٤٠٨هـ.

والثالث : تحقيق حسناء القنيعير (رسالة مكملة لمتطلبات درجة الماجستير)، وطبع في الرياض سنة ١٤١٣هـ.

إنَّ الموازنة بين هذا الكتاب وكتاب (معاني الحروف) تنبئ عن أن الكتابين صدرا عن منبع واحدٍ، وأبدعهما رجلٌ واحد ؛ إذ يتفقان في الأسلوب ، والآراء ، والشواهد، والأمثلة.

وبيان ذلك في الأمثلة الآتية :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
الباء	لها أربعة مواضع : أحدهما : أن تكون للإضافة ، نحو قولك : مررت بزيد ، أضفت مرورك إلى زيد . والثاني : أن تكون للاستعانة ، نحو قولك : كتبت بالقلم ، وقطعت بالمدية . والثالث : أن تكون للوعاء بمنزلة (في) كقولك : كتبت [٣٢] بمكة وأقمت بمصر . والرابع : أن تكون زائدة . فمن زيادتها مع الفاعل قوله تعالى : ﴿وكفى بالله شهيداً﴾ أي : وكفى الله . وهذا من المستعمل، وأما الشاذ فنحو قول الشاعر:	والباء تأتي على وجوه ، من ذلك : أن تكون للإضافة، نحو قولك : مررت بزيدٍ ، أضفت المرور بالباء إلى زيد . وتكون للاستعانة ، كقولك : كتبت بالقلم ، وقطعت بالدية . وتكون للظرف ، كقولك : أقمت بمكة ، وكنت بالبصرة. وتكون زائدة ، وإن كانت كذلك كانت لها مواضع : أحدها : أن تدخل على الفاعل ، كقوله تعالى : ﴿ كفى بالله شهيداً ﴾ ، والمعنى : كفى الله . وقد دخلت على الفاعل في غير هذا الموضع ، وهو

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	ألم يأتيك والأنباء تنمي **بما لاقت لبون بني زيادِ** يريد : ألم يأتيك ما لاقت ومن زيادتها مع المفعول قوله تعالى : ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ أي : ولا تلقوا أيديكم . ومن زيادتها مع المبتدأ قول الشاعر : **بحسبك في القوم أن تعلموا** **بأنك فيهم غنيٌ مضرّ** وأما زيادتها مع الخبر فنحو قوله تعالى ﴿ **جزاء سيئة بمثلها** ﴾ أي : جزاء سيئة مثلها، كما قال في موضع آخر ﴿ **وجزاء سيئة مثلها** ﴾ وهو قول أبي الحسن [٣٣] .	شاذ ، وذلك قوله : **ألم يأتيك والأنباء تنمي** **بما لا قت لبون بني زيادِ** والمعنى : ما لاقت ، والباء زائدة . ومما دخلت فيه الباء على المفعول قوله تعالى : ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ والمعنى : ولا تلقوا أيديكم إلى التهلكة . وزيدت في المبتدأ ، نحو قولك : بحسبك زيد ، والمعنى : حسبك . وزيدت في خبر المبتدأ ، وذلك نحو قوله تعالى : ﴿ **وجزاء سيئة بمثلها** ﴾ والمعنى : فجزاء سيئة مثلها . وهو قول أبي الحسن [٣٤] .
التاء	حكمها أن تدخل على اسم الله خاصة فقط ، وفيها معنى التعجب ، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ . وأما أصلها فإنها منقلبة عن الواو ، والواو منقلبة عن الباء ، فصارت التاء بدلاً من بدل؛ فلهذا قَلّ تصرفها وخُصّت بأشهر الأسماء . ونظير ذلك قولهم : زيدٌ من آل فلان ، ولا يجوز : من آل المدينة ؛ لأن الألف منقلبة عن همزة والهمزة منقلبة عن هاء ، فلماء كانت بدلاً من بدل قلّ تصرفها ، وخُصّت بالأعرف الأشهر [٣٥] .	من العوامل إلا أنها لا تعمل إلا في اسم الله تعالى في القسم نحو : تالله لأخرجن ، وفيها معنى التعجب ، قال الله تعالى : ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم** ﴾ . وإنما لم تعمل إلا في اسم الله عز وجل ؛ لأنها بدل من بدل . ومثله : آل أفلاطون [كذا] والأصل : أهل ، فقالوا : القراء آل الله ، وقريش آل الله ، وقالوا : اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ، ولم يقولوا : آل المدينة، ولا آل البلد ، وما أشبهه ؛ لما تقدم [٣٦] .
الكاف	أن لها موضعين : أحدهما أن تكون اسماً والثاني أن تكون حرفاً . فإذا كانت اسماً كانت على ضربين : أحدهما أن تكون غير وصف ، نحو قول الأعشى:	وهي تجر ما بعدها ، وتكون اسماً وحرفاً . ومن كونها اسماً قول الأعشى :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
الواو	**أتنتهون ولن ينهي ذوي شطط** **كالطَّعن يذهب فيه الزيت والفُتُلُ** فالكاف هاهنا فاعلة . وقال آخر : **فجئنا بكابن الماء يجنب وسطنا** **تصوّب فيه العينُ طوراً وترتقي** والثاني : أن تكون وصفاً ، كقولك : مررت برجلٍ كعمرو . وإذا كانت حرفاً جاءت على ضربين : أحدهما أن تكون غير زائدة ، وذلك قولك : مررت بالذي كزيد.. ولا يجوز أن تكون هاهنا اسماً ؛ لأن لا يصلح : مررت بالذي مثل زيد ، وتصحيح المسألة: مررت بالذي هو مثل زيد . والثاني : أن تكون زائدة ، نحو قول رؤبة : **لواحق الأقراب فيها كالمققْ** أي : فيها مققٌ ، والمقق : الطول [٣٧] . لها ستة مواضع : أحدهما : أن تكون جامعة عاطفة ، ولا دلالة فيها على الأول منهما ، نحو قولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، ومما يدلك على أنها لا ترتب السماع والقياس والاستعمال ، فمن السماع قوله سبحانه وتعالى: ﴿ **فكيف كان عذابي ونذر** ﴾ والعذاب بعد النذر بدليل قوله تعالى : ﴿ **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً** ﴾. ... ومنه قول حسان : **بهاليلٌ منهم جعفرٌ وابن أمه** **عليٌّ ومنهم أحمد المتخيَّرُ** والثاني : أن تكون جامعة غير عاطفة ، وهي التي	**أتنتهون ...** فالكاف هاهنا في موضع رفع ؛ لأنها فاعلة . ومن كونها اسماً قول امرئ القيس : **ورحنا بكابن الماء ...** فمثال كونها اسماً : مررت برجلٍ كعمرو ، فموضعها هاهنا جر ؛ لأنها وصف لرجل . وأما كونها حرفاً فنحو قولك : مررت بالذي كزيد . فالكاف هاهنا حرف ، ولولا ذلك لم يجز أن تكون صلة للذي ؛ ألا ترى أنه لا يجوز : مررت بالذي مثل عمرو ، حتى تقول : مررت بالذي هو مثل عمرو . ومن زيادتها : **لواحق الأقراب ...** أي : فيها مقق ، أي : طول [٣٨] . ولها معان : منها أن تكون عاطفة جامعة ، كقولك : قام زيدٌ وعمروٌ ، يحتمل أن يقوم كل واحدٍ منهما قبل صاحبه ، ويحتمل أن يقوما معاً ... يدلك على ذلك قوله تعالى : ﴿ **فكيف كان عذاب ونذر** ﴾ . والنذر قبل العذاب بدلالة قوله : ﴿ **وما كنا معذبين حتى نبعث رسولاً** ﴾ ، وقال حسان : **بهاليلُ ...** ويجوز أن تكون جامعة غير عاطفة وذلك نحو قولك :

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	تسمى واو (مع) ، وقد فسرناها فيما تقدم . [وقال فيما تقدم : وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى انتصاب المفعول معه انتصاب الظرف..] (٣٩) . والثالث : أن تكون بدلاً من باء القسم . والرابع : أن تكون خلفاً من ربّ ، وقد فسرناها فيما سلف . [وقال فيما سلف : إن أبا العباس المبرد كان يذهب إلى أن الواو هي الجارة بنفسها، وذهب الجمهور من النحويين إلى أن رب بعدها مقدرة ، وهي الجارة ، واستدلوا على ذلك بأنهم قد جروا بعد بلْ وبعد الفاء ، وذلك نحو قوله : **بل جوزتيها كظهر الجحفتْ** ... ولا أحد يقول : إن بلْ والفاء يجران . وقد جاء الجر على إضمار ربّ من غير عوض ، قال الشاعر : **رسم دارٍ وقفت في طلله ...**] (٤٠) والخامس : أن تكون حرفاً من حروف الابتداء وذلك نحو قوله ، تعالى : ﴿ **يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم** ﴾ وسيبويه يقدرها بإذ. والسادس : أن تكون زائدة نحو قولك : كنت ولا شيء ، وعلى هذا حمل بعض النحويين قوله تعالى: ﴿ **فلما أسلما وتله للجبين ناديناه** ﴾ وكذلك ﴿ **حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها** ﴾ ، ومثله : **فلما أجزنا ساحة الحيّ وانتحى** **بنا بطن حقف ذي حقاف عقنقل**(٤١)	استوى الماء والخشبة . وكان أبو الحسن الأخفش يذهب إلى أنَّ ما بعد الواو ينتصب انتصاب (مع) ... ويكون قسماً نحو قولك : والله لأخرجن ، وهي بدلٌ من الباء . والجر برب المضمرة ، وقال أبو العباس : الجر بالواو التي هي عوض من ربَّ ، ويدل على فساده مجيء الجر على إضمار ربّ ، ولا عوض منها ، وذلك نحو قوله : **رسم دارٍ ...** وقد جاء الجر مع بلْ ، وذلك نحو قوله : **بـــل جوزتيهـــا ...** ولا يقول أحد : بلْ يجرّ ويكون حالاً ... قال الله تعالى : ﴿ **يغشى طائفة منكم وطائفة قد أهمتهم أنفسهم** ﴾ وكان سيبويه يمثلها بإذ... وتكون زائدة نحو قولك : كنت ولا شيء لك ، واختلف العلماء في قوله : ﴿ **حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها** ﴾ فذهب المبرد إلى أن الواو زائدة ، والتقدير: حتى إذا جاؤوها فتحت أبوابها لم وأنشد: **فلما أجزنا ...** (٤٢)

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
أم	تكون معادلة لألف الاستفهام ، وتكون معها بمنزلة (أيّ) ، وذلك نحو قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ والمعنى : أيهما عندك ؟ ... والجواب أن يعيِّن الذي عندك باسمه .	تكون عديلة لألف الاستفهام ، وهي معها بمنزلة (أيّ) ، وذلك قولك : أزيد عندك أم عمرو ؟ والمعنى : أيهما عندك ؟ والجواب يكون بالتعيين ، وذلك أن تقول : زيد ، إن كان عندك زيد ، وعمرو ، إن عندك عمرو .
	تكون منقطعة ، وذلك على ضربين : أحدهما في الاستفهام ، والثاني في الخبر ، فمثال الأول : أزيد عندك أم عندك عمرو ؟ وكأنك استفهمت عن عمرو ، والنحويون يقدرون على معنى : بل أعندك عمرو .	وتكون قطعاً يقدر ببل مع الهمزة : وذلك نحو قولك : أزيدٌ عندك أم عمرو ؟ والمعنى : بل أعندك عمرو ...
	ومثاله في الثاني قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، كأنه قال : إنها لإبل ، متحققاً ، ثم اعترضه شك، فقال : أم شاء ، والمعنى : بل شاء .	وقد يأتي في الخبر ، وذلك نحو قول العرب : إنها لإبل أم شاء ، وذلك أنه رأى أشباحاً فقال : إنها لإبل ، متيقناً ، ثم بان له أنها ليست بإبل ، فأضرب عن ذلك فقال : أم شاء ، على معنى : بل هي شاء .
	وقد تأتي (أم) في معنى (أل) للتعريف، نحو قوله: **ذاك خليلي وذو يعاتبني** **يرمي ورائي بامسهم وامسلمه**	وتأتي للتعريف ، وهي لغة هذيل ، يقولون : جاءني إمرجل ... قال الشاعر : ذاك خليلي ...
	وفي الحديث : ليس من إمبر إمصيام في إمسفر. أي : ليس من البر الصيام في السفر ... ويروى عن أبي هريرة أنه قال حين حوصر عثمان رضي الله عنه : طاب إمضرب وحل إمقتال ، يريد : طاب الضرب وحلّ القتال [٤٣].	وفي الحديث : ليس من إمبر إمصيام في إمسفر . يريد : ليس من البر الصيام في السفر ... ومن كلام أبي هريرة لما حوصر عثمان : طاب إمضرب وحل القتال [٤٤] .
أو	لها أربعة مواضع : أحدها أن تكون شكّاً نحو قولك : أكلت خبزاً أو تمراً ..	وهي من الحروف الهوامل ، وذلك نحو قولك : أكلت خبزاً أو تمراً .
	والثاني أن تكون تخييراً كقولك : تزوج هنداً أو ابنتها . أي : أنت مخير في إحداهما ، وليس لك الجمع بينهما .	وتكون تخييراً ، وذلك نحو قولك : تزوج هنداً أو ابنتها ، خيرية بينهما ، ولا يجوز أن يجمعهما .

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
	والثالث : أن تكون إباحة ، كقولك : جالس الحسن أو ابن سيرين . والرابع : أن يضمر بعدها (أن) وتكون في معنى: إلا أن [٤٥] .	وتكون إباحة ، وذلك نحو قولك : جالس الحسن أو ابن سيرين ... وتضمر مع أو (أنْ) ، وذلك إذا كان معناها معنى : حتى [٤٦] .
ما	فأما قول الفرزدق : **فأصبحوا قد أعاد الله نعمتهم** **إذ هم قريش وإذ ما مثلهم بشر** ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : أنه أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز ، وهو تميمي فظن أنهم يعملون (ما) في الخبر مقدَّماً فغلط . والثاني : أنه شاذ كشذوذ : ملحفة جديدة ، قال سيبويه : ورب شيءٍ كذا . والثالث : أن (مثلهم) ينتصب على الحال ، وخبر المبتدأ محذوف ، أي : وإذ ما في الأرض مثلهم بشر ، وكان (مثلهم) وصفاً لبشر ، فلما قُدِّم نصب [٤٧] .	فأما قول الفرزدق : **فأصبحوا ...** ففيه ثلاثة أقوال : أحدهما : أنه شاذ كشذوذ قولهم : ملحفة جديدة . قال سيبويه : ورب شيء هكذا ، يعني في القلة والشذوذ . والثاني : أن الفرزدق وهو تميمي أراد أن يستعمل لغة أهل الحجاز فغلط ، فظن أنهم يعملون (ما) مع تقديم الخبر كما يعملونها مع التأخير . والثالث : أن بشراً ترفع بالابتداء وخبره محذوف . والمعنى : إذ ما في الأرض مثلهم بشر ، ونصب (مثلهم) على الحال ، وكان قبل ذلك وصفاً لبشر ، فلما قَدِّم نصب [٤٨] .
على	لها ثلاثة مواضع : أحدها : أن تكون اسماً في معنى (فوق) ، وذلك نحو قولك : جئت من عليه ، أي : من فوقه ، قال ابن الطثرية : **غدت من عليه ينفض الطل بعدما** **رأت حاجب الشمس اعتلى وترفعا** والثاني : أن تكون فعلاً ماضياً، ومن قوله تعالى: ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾ ، ومن قول طرفة : **وعلا الخيل دماءٌ كالشُّقُرْ**	تكون اسماً وفعلاً وحرفاً : فما جاءت فيه اسماً قولهم : جئت من عليه ، أي : فوقه ... وقال الآخر : **غدت من عليه ...** فأما كونها فعلاً فنحو قولك : علا زيد الخيل، قال الله تعالى : ﴿إن فرعون علا في الأرض﴾ ، وقال طرفة : **وعلا الخيل دماءٌ كالشَّقر**

الموضوع	شرح عيون الإعراب	معاني الحروف
حاشا	والثالث : أن تكون حرفاً ، ومعناها الاستعلاء ، نحو قولك : جلست على الكرسي ، هذا الأصل ، ثم قد يتسع فيها نحو قولك : فلانٌ أميرٌ علينا ، ومررت على فلان ، كأنك قلت : على موضعٍ فيه فلان[٤٩]. وكان أبو العباس يسوّي بين حاشا وخلا ، ويجعلهما فعلين ؛ لأنك تقول : حاشى يحاشي ، وخلا يخلو ، قال النابغة : **ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه** **ولا أحاشي من الأقوام من أحد** ومن حجة من جعل (حاشا) حرفاً أن يقول : هذا إنما اشتق من الحرف ، كما قالوا : سألتك حاجة فلوليت لي ، أي : قلت لي : لولا ، ومثل ذلك ، هلّل وحولق وبسمل[٥١].	وإذا كانت حرفاً كانت من الحروف العوامل ، وعملها الجر ، ومعناها الاستعلاء ، نحو : جلست على الكرسي ... ثم تجرى مجرى المثل ، فيقال : على زيد دينٌ ، ومررت على زيدٍ ، وقد قيل تقديره : مررت على موضع زيد [٥٠] ... وذهب أبو العباس إلى أنها فعل تنصب ما بعدها .. واستدل على ذلك بقولهم : حاشى يحاشي ، وأنشد النابغة [٥٢] : **ولا أرى فاعلاً ...** ولا دليل في هذا ؛ لأنه يجوز أن يكون هذا الفعل مشتقاً من الحرف كما اشتق نحو : هلّلت من : لا إله إلا الله ، وسبّحت من : سبحان الله ...[٥٣] .

هذه نصوصٌ من الكتابين تكاد تتفق في الأسلوب، والأمثلة، والشواهد، والآراء، والعلل.

وثمَّ أمثلة أخر، منها: الحديث عن حتى، ومذ ومنذ.

على أن الكتابين انفردا – فيما أعلم – بالاستشهاد بقول ساعدة بن جؤية:

ولا أقيم بدار الهون إنّ ولا

أتي إلى الغدر أخشى دون الخمجا[٥٤]

ووجه الاستشهاد: ورود (إنّ) بمعنى: أجل.

تحقيق اسم الكتاب:

ورد الكتاب في كتب النحو باسمين:

الأول: العوامل والهوامل، أو الهوامل والعوامل، ذكره أبو حيان الأندلسي في كتبه: التذييل والتكميل، والارتشاف، والتذكرة[٥٥] .

والثاني: معاني الحروف، ذكره السيوطي في كتابه: الأشباه والنظائر[٥٦] .

وكلا الاسمين صادقان على مضمون الكتاب؛ إذ موضوعه معاني الحروف وإعمالها وإهمالها.

ولكن يرجّح الأول ما يأتي:

١ – أنَّ كتب التراجم لم تذكر لابن فضال المجاشعي في موضوع الكتاب سوى كتابين: أحدهما: العوامل والهوامل.

والآخر: شرح معاني الحروف للرماني.

وليس في الكتاب ما يدلُّ على أنَّه شرح لكتاب.

٢ – أنَّ المصنف يبدأ حديثه عن الحرف ببيان إعماله وإهماله، وفي هذا دلالة على أنه الغرض الأول من تصنيف الكتاب.

أثر نسبة الكتاب إلى الرماني في بعض أعمال المعاصرين:

نُشر الكتاب قبل أكثر من عشرين سنة منسوباً إلى أبي الحسن الرماني، ولم ينشر قبله للرماني في النحو كتابٌ أوسع منه، فظل الباحثون يرجعون إليه لتوثيق آراء الرماني، والحكم على منهجه في النحو.

وسأكتفي بمثالين يكشفان عن أثر هذه النسبة، ويدلان على ما وراءهما، وهما:

١ - كتاب (أبو علي الفارسي حياته ومكانته بين أئمة التفسير العربية وآثاره في القراءات والنحو) لعبد الفتاح إسماعيل شلبي، والكتاب رسالة دكتوراه بكلية دار العلوم نوقشت سنة ١٩٥٧م.

٢ - كتاب (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) لإبراهيم الشمسان، والكتاب رسالة ماجستير بكلية الآداب في جامعة القاهرة، نوقشت سنة ١٩٧٩م.

فأما الكتاب الأول:

فقد كتب مؤلفه مبحثاً للمقارنة بين الفارسي والرماني، بنى أحكامه فيه على كتاب (معاني الحروف)، ولم يقف على (شرح كتاب سيبويه) للرماني، وهو أوسع كتبه النحوية، وأصدقها على منهجه النحوي.

إذن بنى شلبي كلامه في هذا المبحث على خطأ؛ لما بينتُ قبلُ، فجاءت أحكامه - لا مناص - وفق ما بنيت عليه، وحسبه الاجتهاد.

وفيما يأتي وقفاتٌ عند بعض ما كتبه ينجلي فيها ما وقع فيه من أخطاء:

الوقفة الأولى:

صدر المؤلف كلامه بقول الفارسي: «لو كان النحو ما يقوله الرماني لم يكن معنا منه شيء ولو كان النحو ما نقوله لم يكن معه منه شيء».

فذكر أن الباحثين يفسِّرونها على أنها تصوير لمنهج الرماني في النحو، وأنه كان يمزج نحوه بالمنطق.

ثم قال كلاماً طويلاً، لم يبق فيه ولم يذر، فاتهم كثيراً من كتب التراجم بأنها تتسم بنزعات مذهبية، أو تتلون بألوان حزبية، تغطي الحقيقة فتخفيها، وتزيل معالمها أمام الدارسين، ووصف السيوطي بجهل تطور الزمن، وشيوع الفلسفة والمنطق في عصر الرماني والفارسي، أو تجاهله، وهذه دعوى عريضة، أنى له إثباتها؟

ثم اعترف بأن الرماني في (النكت) كان يمزج كلامه بالمنطق، واستدرك قائلاً: «ولكن موضوع (النكت) غير نحوي».

ثم علَّل تفسير من قبله لعبارة الرماني بأن الرماني اتصل دراسة بأبي حيان التوحيدي.

ثم ذكر أن الفارسي لم يرد أن الرماني قد مزج النحو بالمنطق، واستدل على ذلك بأن الفارسيَّ نفسه من أصحاب المنطق في النحو إلى حدٍّ كبير.

وانتهى إلى أن الفارسي أخرج عبارته مخرج قوله تعالى: ﴿وإنا أو إياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين﴾.

هذه خلاصة ما كتبه المؤلف في أربع صفحات[٥٧].

وسأناقش بعض ما قرره، متجاوزاً جرأته على كتب التراجم والسيوطي:

أ - تجاهل شلبي قول بعض أهل القرن الرابع: «النحويون في زماننا ثلاثة: واحدٌ لا يفهم كلامه، وهو الرماني، وواحدٌ يفهم بعض كلامه، وهو أبو علي الفارسي، وواحدٌ يفهم جميع كلامه بلا أستاذ، وهو السيرافي»[٥٨].

وهذا كلام من ليس بينه وبين الرماني خصومة.

ب - ذكر شلبي أن الذي ألصق هذا التفسير بعبارة الفارسي هو أنّ الرماني اتصل بأبي حيان التوحيدي، وأحال إلى (النكت) للرماني.

وأقول: كتاب (النكت) للرماني في إعجاز القرآن،

وهو مطبوع بتحقيق محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام.

وقد قرأته، وما وجدت فيه ذكراً لأبي حيان التوحيدي.

ولست أدري لِمَ تمسك شلبي بأبي حيان، وهو تلميذ الرماني[٥٩]، وترك شيخ الرماني المتكلم الكبير أبا بكر أحمد بن علي الإخشيد[٦٠] .

جـ - تفسير شلبي لعبارة الفارسي - فيما أرى - لا ينقض تفسير من قبله، والجمع بينهما أن الفارسي لم يعدّ الرماني شيئاً في النحو؛ لأنه أفسده بالمنطق.

الوقفة الثانية:

ساق عبدالفتاح شلبي دليله على أن الرماني لم يمزج النحو بالمنطق، فقال: «للرماني مخطوط بمعهد إحياء المخطوطات العربية مصور من مكتبة البديري بالقدس .. قرأت هذا الكتاب، فوجدت الرماني يخالف المنطق، ويتجنبه شكلاً وموضوعاً».

وقال أيضاً: «تقرأ كتاب الحروف فلا تشم ريح المنطق، ولا تكاد تجد ظلاً للفلسفة، فيه اللهم إلا أضواء خافتات»[٦١].

وقد علمت أنّ الكتاب ليس للرماني، إذن سقط الدليل، وسقطت كلفة القول مع صاحبه.

وأوردت قبلاً نصّاً من (شرح الكتاب) فيه دلالة واضحة على تأثر الرماني بالمنطق، وأورد - هنا - نصاً آخر من أول الشرح يؤكد ما قلته:

يقول الرماني بعد إيراده تعليل الأخفش لامتناع جر الأفعال: «فينبغي أن يقدم لتفسير هذا ما يبين عنه، وهو: أن الدلالة على وجهين: دلالة تصريح، ودلالة تضمين.

فدلالة التصريح: هي التي يوضع فيها اللفظ لمعنى لينبئ عنه من جهة الوضع.

ودلالة التضمين: هي التي تنبئ عن المعنى من جهة انعقاده بمعنى آخر، لا من جهة الوضع.

مثال ذلك: دلالة (ضارب) على نفس الضارب من جهة الوضع؛ لينبىء عنه على طريق العلامة الموضوعة له، ويدلّ على المضروب ليس من هذه الجهة، ولكن من جهة انعقاد معنى (الضارب) به من حيث لا يصح إلا به، فيختلف الحكم في هذين المعنيين من اختلاف وجه الدلالة؛ إذ كانت إحداهما من جهة وضع اللفظ، والأخرى من جهة انعقاد المعنى بمعنى غيره.

ولدلالة التصريح عشرة أحكام لا تجري على دلالة التضمين، والعلة في جميعها واحدة، وهو: أنَّه لا يضاف إلى المعنى في دلالة التضمين، ولا يثنى ، ولا يجمع، ولا يكون فاعلاً؛ ولا مفعولاً، ولا معرّفاً بالألف واللام، ولا مخبراً عنه، ولا موصوفاً، ولا مصغّراً، ولا منسوباً إليه، وكل ذلك ظاهر في معاملة (الضارب).

فإذا أضفت فقلت: غلام الضارب؛ فلم تضف إلى المضروب، وكذلك إذا ثنيت فقلت: الضاربان، أو جمعت فقلت: الضاربون، أو جعلته فاعلاً فقلت: جاءني الضارب، ومفعولاً في قولك: ذممت الضارب، أو معرّفاً في قولك: الضارب، أو مخبراً عنه قولك: الضارب من شأنه كذا وكذا، أو موصوفاً في قولك: الضارب المذموم، أو مصغراً في قولك:أو ضويرب، أو منسوباً إليه في قولك: ضاربيّ.

فكل هذه المعاني لا ترجع إلى المضروب، وإن دل (ضارب) عليه.

ثم نظرنا في دلالة الفعل، فإذا هي لا تخلو من تصريح فقط، أو تضمين فقط، أو تصريح وتضمين، فالتصريح نحو: زيد، والتصريح والتضمين نحو: ضارب، والتضمين فقط: فلكل فعل؛ لأن دلالته من جهة انعقاده بمعنى المصدر، وهو لا يصرح بمعنى المصدر، فصار على دلالة التضمين؛ من أجل أن المعنى منعقد بمعنى المصدر لم يوضع لينبئ عنه هذا اللفظ من جهة الوضع، ولكن من جهة انعقاد المعنى.

فلما كان الفعل على دلالة التضمين لم يصلح فيه واحدة من الأحكام العشرة التي امتنعت في (ضارب) أن تجري على معنى التضمين؛ فالفعل لا يضاف إليه، ولا يخبر عنه، ولا يثنى ولا يجمع، ولا يجوز فيه شيء من تلك الأحكام، والعلة واحدة؛ ولهذا قال الأخفش: لأن الأفعال أدلة ؛ بمعنى: أنها تدل دلالة التضمين، وما كان على دلالة التضمين فلا يصلح أن يخبر عنه، فيقال: هو الشيء بعينه، ويصلح في (زيد) أن يقال: هو الشيء بعينه، وإنما يضاف إلى ما يصلح فيه هذا لا إلى مالا يصلح فيه؛ لأن دلالة التضمين لا يُعتّد بها في تصاريف الكلام، وإن كان يُعمل عليها في الاعتقاد.»[٦٢] .

أثر المنطق ظاهرٌ – كما ترى – في كل كلمة من هذا النَّص، ودلالة التصريح والتضمين من أنواع الدلالة عند أهل المنطق، ويصدرون بها كتبهم[٦٣] .

الوقفة الثالثة :

لما انتهى من حكمه الأول أورد حكمه الثاني – وما زال معتمداً (معاني الحروف) – فقال: «الرماني يقصر في التعليل، فالرماني إذا علل قصر» ثم ساق نصوصاً من (معاني الحروف) إلى أن قال: «فضعف الرماني فيما يورد من حجج وتعليل بادٍ لا مواربة فيه، وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوي حتى عصر متأخر، فقد ناقشه ابن هشام في واو الثمانية، ثم قرر أن هذه الواو أثبتها – كذلك – جماعة من النحويين الضعفاء كابن خالويه»[٦٤] .

هنا مأخذان :

الأول : الحكم بتقصير الرماني في التعليل، وقد علمت بطلان دليله.

وبقي إثبات خلافه :

فأقول: عني الرماني في (شرح الكتاب) بالعلة، ولا يكاد يورد حكماً إلا مذيلاً بعلته، من ذلك قوله: "وقال الخليل في (لن): أصلها: لا أنْ، ولكنها حذفت، ووجد هذا القول أنه لمّا كان ينبغي تقليل الأصول، وتكثير الفروع؛ لتضبط الأصول، وتنعقد في النفس على أمكن ما يكون، وتقتضي فروعها، فتغني بحفظها عن حفظ فروعها؛ راعى هنا الأصل، فوجد (لن) يتوجه فيها أن ترجع إلى (أن) كما ترجع الحروف المضمنّة بمعنى (أن) ، فردّها إليها؛ لهذه العلة.

وخالفه في ذلك سيبويه، ووجه خلافه أنه يُلزمه الامتناع من جواز: أما زيداً فلن أضرب، كما يمتنع من جواز: أما زيداً فلا الضرب له؛ لأنه لا يتقدم معمول الصلة على الموصول.

ولا بُد للخليل من أن يروم الانفصال من هذا بأن (لن) لما كثرت حتى صارت بمنزلة حرف واحد؛ عوملت معاملة : لم.

والصواب قول سيبويه؛ لأنه – وإن روعي الأصل الذي بنى عليه الخليل – فإنه لا يصلح أن يحمل عليه بالتعسف إذا توجه طريق لا تعسف فيه، وفي الحمل على (لا أن) تعسف بكثرة الحذف؛ إذ حذفت الألف والهمزة، وبتقديم معمول الصلة على وجهٍ لابدَّ من أن يُرجع فيه إلى أنّ (لن) بمنزلة (لم) في الاستعمال، فيصير من أجل هذا حمل (لن) على (لا أن) تعسفاً لا يجوز.»[٦٥] .

ومنه قوله: "وتقول: إنْ أتيتني آتيك، فيجوز على وجهين:

حذف الفاء، بتقدير: فأنا آتيك، فهذا جائز بإجماع، والوجه الآخر: على التقديم في: آتيك إن أتيتني، فهذا يجوز عند سيبويه، ولا يجوز عند أبي العباس وابن السراج، لأن الكلام إذا وقع في موقعه؛ لم يجز أن ينوى به غير موقعه.

والذي عندي في ذلك أن حذف الفاء أقوى؛ لتوجهه في مواضع قد جاء في الشعر الفصيح لا يصلح فيه التقديم.

والذي ذكره سيبويه يجوزُ؛ لأن الكلام يقتضيه في مثل قوله: والمرء ذئبٌ عند الرُّشا إن يلقها، وتكون إجازته في الموضع الذي لم يتقدم ما يقتضيه توطئة لهذا الموقع، مع أنه إذا كان لابد من تغيير بحذف أن يُنوى في الفعل

التقديم؛ لتستقيم بنية الكلام كما لابد معه أن ينوى حذف الفاء؛ ليستقيم الكلام، ولو استقام من غير حذفٍ ولا تقديم؛ لم يجز واحدٌ منهما، فبازى قولهم: ليس يجوز أن ينوى بالكلام الذي وقع موقعه غيرُ موقعه؛ ليس يجوز - أيضاً - أن ينوى بالكلام حذف حرفٍ منه إذا كان تامّاً، فإن قال: ليس بتامٍّ إذا احتاج إلى الحرف؛ قيل له: وليس في موقعه إذا اقتضى الرفعُ التقديم فيه، ولا هو جوابٌ، وإن دلَّ على معنى الجواب كما يدل: آتيك إن أتيتني»[٦٦] .

فهذان مثالان يدلان على أن الرماني لم يقصِّر في التعليل، وإن لم يبلغ منزلة أبي علي الفارسي في هذه البابة.

والمأخذ الثاني: قوله: «وقد ظلت الفكرة عن ضعفه النحوي حتى عصر متأخر، فقد ناقشه ابن هشام في واو الثمانية»، وأحال إلى المغني.

أقول : لقد قرأت ما كتبه ابن هشام عن واو الثمانية فلم أجد فيه ذكراً للرماني[٦٧] .

الوقفة الرابعة :

قال شلبي : «هناك ما يفسّر العلاقة بين الرماني وأبي علي، ذلك أن الرماني يستشهد في كتابه (الحروف) بتلاميذ أبي علي... ولكنه لا يستشهد بأبي علي مطلقاً»[٦٨].

ويعني بتلاميذ أبي علي ابن جني والربعي.

قلت: قد عرفتَ أن الكتاب ليس للرماني، وكان المنتظر أن يكون ورود ابن جني والربعي في الكتاب باباً للشك في نسبته إلى الرماني، ولكن ذلك فات المؤلف ، غفر الله له.

الوقفة الخامسة :

قال شلبي : «وأورد صاحب المغني رأي الفارسي في (ماذا) من قول الشاعر:

دعي ماذا علمت سأتقيه ولكن بالمغيب نبِّئيني

وأنها نكرة بمعنى : شيء ، ولم يورد الرماني شيئاً من ذلك»[٦٩] .

قلت: لقد تحدث الرماني عن (ماذا) في البيت في (شرح الكتاب)، فقال:

«فالَّذي لا يصلح في هذا، لأن (دعي) لا يعلَّق كما لا يعلَّق: اضربي، فإنما هو بمنزلة قولك: اضربي أيَّ رجلٍ جاءك، ودعي أيَّ شيءٍ علمت، على أنَّ (أيّ) موصولة يعمل فيها ما قبلها، وليست استفهاماً معلقة؛ لأنَّ (دعي) من الأفعال التي لا تعلَّق»[٧٠] .

هذا عن الكتاب الأول، أما الكتاب الثاني (الجملة الشرطية عند النحاة العرب) لإبراهيم الشمسان فأثر نسبة الكتاب إلى الرماني فيه بادٍ في موضعين:

أحدهما: قوله: "فمن الكتب ما يوسع مفهوم الحرف، فيدخل بين ما يدرسه بعض الأدوات الأسماء ومنها ما يضيق معنى الحرف، فيستبعد الأدوات، ومنها ما يدرس الأدوات دون اعتبار لحالتها الصرفية.

أقدم ما نجده من كتب هذا النوع كتاب (معاني الحروف) للرماني..."[٧١] .

في هذا النص نظر من وجهين:

الأول: أن الكتاب ليس للرماني، كما علمت، وإنما هو للمجاشعي (ت٤٧٩هـ).

والثاني : أن لأبي القاسم الزجاجي (ت٣٤٠هـ) كتاباً في (حروف المعاني) توسع فيه ، وقد حقق مرتين؛ حققه حسن شاذلي فرهود ، وحققه علي توفيق الحمد.

والآخر: قوله: «أما الأدوات فإنه [أي الرماني] يطلق عليها حروف الجزاء، وحروف الشرط،[٧٢] وقد اقتصر على استخدام الأول في (شرح كتاب سيبويه)، ولكن الثاني ورد في كتابه (معاني الحروف)».

وقد عرفت أن (معاني الحروف) ليس للرماني ، وهذا يعني أنه يطلق على أدوات الشرط (حروف الجزاء) فقط.

الهوامش

١- **مجلة جامعة الإمام** ع١٩ ، ص٢٩١هـ ٤٩٣.

٢- **نزهة الألباء** ٢٣٤، **معجم الأدباء** ٧٥/١٤، **الوافي بالوفيات** ٣٧٣/٢١، **البغية** ١٨١/٢.

٣- **معاني الحروف** ٧٨.

٤- المصدر السابق ٥٩.

٥- **نزهة الألباء** ٢٣٤، **معجم الأدباء** ٧٤/١٤ - ٧٥.

٦- بقية الخاطريات ، **مجلة مجمع اللغة العربية** بدمشق ج٣، م٦٧، ص٤٥٨.

٧- **معاني الحروف**٧٨ .

٨- **التبصرة والتذكرة** ١٣٥/١.

٩- المصدر السابق ١٣٢/١.

١٠- **معاني الحروف** ٨١ ، **شرح عيون الإعراب** ١١٣ - ١١٤.

١١- **شرح الكتاب** ٣٤٣/١: العريفي .

١٢- **معاني الحروف** ٦١.

١٣- **شرح الكتاب** ٧٩٦/٣ العريفي .

١٤- **معاني الحروف**١٣٣ .

١٥- **شرح الكتاب** ١٠٧٠/٣. العريفي .

١٦- **معاني الحروف** ٩٨.

١٧- **شرح الكتاب** ١٨٨/١ . الموسى .

١٨- **معاني الحروف** ١٠٩.

١٩- **شرح الكتاب** ١٨٧/١ الموسى .

٢٠- المصدر السابق ٤٥٧/١-٤٦٠ الموسى.

٢١- **الكافية في الجدل** ٨٠، **التقريب لحد المنطق** ١٨٨.

٢٢- **معيار العلم** ٤٣ - **تحرير القواعد المنطقية** ٢٩، **شرح السلم** ٥١ -٥٣.

٢٣- **معاني الحروف** ٧٠.

٢٤- في ترجمته: **إنباه الرواة** ٢٩٩/٢ - ٣٠١.

٢٥- **التذييل والتكميل** ٣٦/٤ أ، **الارتشاف** ١٧٣٩/٤، **الهمع** ٣٤٦/٢.

٢٦- في المطبوع: رُبْ، بسكون الباء، وهو خطأ.: **ديوان الهذليين ٨٩/٢.**

٢٧- **معاني الحروف** ١٠٧.

٢٨- **التذييل والتكميل** ١٧٩/٥ب ، **التذكرة** ٤٣١، **الارتشاف** ١٨٩٩/٤.

٢٩- **معاني الحروف** ١٠١.

٣٠- **الأشباه والنظائر** ٦٧/٤.

٣١- **معاني الحروف** ٧٢.

٣٢- كذا في المطبوع، ولعلها: كنت.

٣٣- **شرح عيون الإعراب** ١٧٢ - ١٨٤.

٣٤- **معاني الحروف** ٣٦ - ٣٨.

٣٥- **شرح عيون الإعراب** ١٩١.

٣٦- **معاني الحروف** ٤١ -٤٢.

٣٧- **شرح عيون الإعراب** ١٨٧- ١٨٨.

٣٨- **معاني الحروف** ٤٧ -٥٠.

٣٩- **شرح عيون الإعراب** ١٧٥.

٤٠- المصدر السابق ١٩٠.

٤١- المصدر السابق ٢٣٧ - ٢٣٩.

٤٢- **معاني الحروف** ٥٩-٦٢.

٤٣- **شرح عيون الإعراب** ٢٤٤ - ٢٤٦.

٤٤- **معاني الحروف** ٧٠.

٤٥- **شرح عيون الإعراب** ٢٤٢.

٤٦- **معاني الحروف** ٧٧ - ٧٩

٤٧- **شرح عيون الإعراب** ١٠٠.

٤٨- **معاني الحروف** ٨٨ - ٨٩.

٤٩- **شرح عيون الإعراب** ١٨٦.

٥٠- **معاني الحروف** ١٠٧ - ١٠٨.

٥١- **شرح عيون الإعراب** ١٧١.

٥٢- كذا في المطبوع ، ولعلها : وأنشد للنابغة.

٥٣- **معاني الحروف** ١١٨.

٥٤- **شرح عيون الإعراب** ١٠٥، **معاني الحروف** ١١٠.

٥٥- **التذييل والتكميل** ٣٦/٤أ، ١٧٩/٥ب، **الارتشاف** ٤/ ١٧٣٩، ١٨٩٩، **التذكرة** ٤٣١، **ومعاني الحروف** ٥٩ - ٦٠.

٥٦- **الأشباه والنظائر** ٦٧/٤.

٥٧- **أبو علي الفارسي** ٥٨٨-٥٩١.

٥٨- **معجم الأدباء** ١٤/٧٥.

٥٩- **الإمتاع والمؤانسة** ١/١٢٨، **الصداقة والصديق** ٤٣، ٧٣، ٢٩١، **أبو حيان التوحيدي** ١/١٧٥-١٧٦.

٦٠- انظر: **المنية والأمل** ١١٦.

٦١- أبو علي الفارسي ٥٩٢ - ٥٩٣.

٦٢- **شرح الكتاب** ١/١٣٠-١٣٣ مطبوع .

٦٣- **معيار العلم** ٤٣، **شرح السلم** ٥١ -٥٣.

٦٤- **أبو علي الفارسي** ٥٩٤ - ٥٩٥.

٦٥- **شرح الكتاب** ٣/٧٧٨-٧٧٩ العريفي .

٦٦- المصدر السابق ٣/٩٤٩٥٠ - ٩٥٠.

٦٧- **المغني** ٢/٣٦٢.

٦٨- **أبو علي الفارسي** ٥٩٥ - ٥٩٦.

٦٩- **أبو علي الفارسي** ٥٩٧.

٧٠- **شرح الكتاب** ٢/٧٦٣ . العريفي .

٧١- **الجملة الشرطية** ٣٠.

٧٢- المصدر السابق ٩٤ - ٩٥.

المصادر والمراجع

١ - **أبو حيان التوحيدي**/ تأليف محمد عبد الغني الشيخ، الدار العربية للكتاب، ١٩٨٣م.

٢ - **أبو علي الفارسي**/ تأليف عبد الفتاح شلبي.- ط٣.- جدة : دار المطبوعات الحديثة ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

٣ - **ارتشاف الضرب من كلام العرب**/ تأليف أبي حيان الأندلسي ؛ تحقيق رجب عثمان محمد .- ط٢.- القاهرة : مكتبة الخانجي ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م .

٤ - **الأشباه والنظائر**/ تأليف جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق عبدالعال سالم مكرم .- ط١.- بيروت : مؤسسة الرسالة، ١٤٠٦هـ / ١٩٨٥م.

٥ - **الإمتاع والمؤانسة**/ تأليف أبي حيان التوحيدي ؛ تحقيق أحمد أمين وأحمد الغريف .- بيروت : المكتبة العصرية .

٦ - **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**/ تأليف جلال الدين السيوطي ؛ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم.- لبنان : المكتبة العصرية .

٧ - **بقية الخاطريات**/ تأليف ابن جني ؛ تحقيق محمد الدالي، (مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج٣، م٦٧، ١٤١٣هـ / ١٩٩٢م).

٨ - **التبصرة والتذكرة** / تأليف أبي محمد الصيمري ، تحقيق فتحي أحمد مصطفى ، جامعة أم القرى، مكة المكرمة .- ط١.- ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

٩ - **تحرير القواعد المنطقية**/ تأليف قطب الدين الرازي.- ط٢ .- القاهرة : مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٣٦٧هـ/ ١٩٤٨م.

١٠- **التذييل والتكميل**/ تأليف أبي حيان الأندلسي ، نسخة دار الكتب المصرية.

١١- **التقريب لحد المنطق** / تأليف ابن حزم الأندلسي ؛ تحقيق إحسان عباس، منشورات دار مكتبة الحياة.

١٢- **الجملة الشرطية عند النحاة العرب**/ تأليف إبراهيم الشمسان.- ط١ .- القاهرة : مطابع الدجوي، ١٤٠١هـ / ١٩٨١م.

١٣- **ديوان الهذليين** .- ط٢.- القاهرة : دار الكتب المصرية ، ١٩٩٥م.

١٤- **شرح السلم**/ تأليف أحمد الملوي.- ط١ .- القاهرة: مطبعة مصطفى البابي الحلبي ،

١٣٥٧هـ/ ١٩٣٨م.

١٥- **شرح عيون الإعراب**/ تأليف علي ابن فضال المجاشعي ؛ تحقيق عبد الفتاح سليم ٠- ط٢ ٠- القاهرة : دار المعارف ، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٨م.

١٦- **شرح كتاب سيبويه** / تأليف علي ابن عيسى الرماني:

- الجزء الأول ؛ تحقيق المتولي الدميري، وكالة الشروق، المنصورة.

- **من باب الندبة إلى نهاية باب الأفعال في القسم** ؛ تحقيق سيف العريفي، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية بالرياض، ١٤١٨هـ.

- **من باب الحروف التي تدخل على الفعل دون الاسم إلى نهاية باب الحكاية** ؛ تحقيق إبراهيم الموسى ، رسالة دكتوراه ، كلية اللغة العربية بالرياض، ١٤٢٠هـ.

١٧- **الصداقة والصديق**/ تأليف أبي حيان التوحيدي ؛ تحقيق إبراهيم الكيلاني ٠- ط٢٠- دمشق : دار الفكر، ١٤١٦هـ / ١٩٩٦م.

١٨- **الكافية في الجدل**/ تأليف الجويني إمام الحرمين ؛ تحقيق فوقية حسين محمود ٠- القاهرة : مطبعة عيسى البابي الحلبي، ١٣٩٩هـ / ١٩٧٩م.

١٩- **مجلة جامعة الإمام**، العدد التاسع عشر، جمادى الأولى، ١٤١٨هـ.

٢٠- **معاني الحروف ، المنسوب إلى الرماني** ؛ تحقيق عبد الفتاح شلبي ٠- ط٣ ٠- جدة : دار الشروق ، ١٤٠٤ / ١٩٨٤م.

٢١- **معجم الأدباء**/ تأليف ياقوت الحموي ٠- بيروت : دار إحياء التراث العربي .

٢٢- **معيار العلم في علم المنطق**/ تأليف أبي حامد الغزالي ٠- بيروت : دار الأندلس .

٢٣- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**/ تأليف ابن هشام الأنصاري ؛ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد٠- لبنان : المكتبة العصرية، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

٢٤- **المنية والأمل** / تأليف القاضي عبد الجبار الهمذاني ، جمعه أحمد بن يحيى بن المرتضى ؛ تحقيق علي سامي النشار وزميله٠- مصر : دار المطبوعات الجامعة، ١٩٧٢م.

٢٥- **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**/ تأليف أبي البركات الأنباري ؛ تحقيق إبراهيم السامرائي ٠- ط٣٠- الأردن : مكتبة المنار، ١٤٠٥هـ /١٩٨٥م.

٢٦- **جمع الهوامع**/ تأليف جلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد شمس الدين ٠- ط١٠- بيروت : دار الكتب العلمية ، ١٤١٨هـ / ١٩٩٨م.

٢٧- **الوافي بالوفيات** (القسم الحادي والعشرون)/ تأليف صلاح الدين الصفدي ؛ تحقيق محمد الحجيري٠- بيروت : المعهد الألماني للأبحاث الشرقية ، ١٤١١هـ/ ١٩٩١م.